

عرض كتاب: "الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات لأيمن فؤاد السيد"

صدر الكتاب في القاهرة، ١٩٩٧م، مجلدان

بقلم / أ.د عبد الستار الحلوجي

دفعني للكتابة عن هذا الكتاب أمران:

**أولهما:** موضوعه الحبيبُ إلى نفسي؛ فقد قَدَّرَ لي أن أعمل بقسم المخطوطات بدار الكتاب خمسَ سنين في أوائل الستينات، وأن أكون أولَ باحثٍ يدرُس المخطوط العربيَّ في نشأته وتطوُّره دراسةً أكاديمية، قُدِّمَتْ كرسالةً دكتوراه إلى جامعة القاهرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً، في سنة ١٩٦٧م على وجه التحديد، وما زِلْتُ أحتفظُ بأجملِ الذكريات عن الفترة التي عمَلْتُها في دار الكتب، وعن كلِّ زملاء الذين سَعِدْتُ بصُحْبَتِهِمْ فيها، سواء كانوا من جيلِ الزملاء الذين كانوا في ذلك الوقت يُمثِّلون صفوةً من شباب الباحثين والباحثات، تَجَرَّؤُوا على اقتحام هذا العالم الغامض؛ عالمِ المخطوطات، وتحمَّلُوا بشجاعة وجدِّ مشقة العمل في ظروف غير مُواتية، وتعاملوا مع نوعٍ من أوعية المعلومات أدركه البلي، وتنازعتُه الآفات؛ نتيجة لسوء الحفظ وسوء الاستخدام.

مجموعةٌ نادرة من الباحثين، لا أظن أنها توافرت لقسم المخطوطات في أيَّة فترة أخرى من تاريخه، منهم من انتقل إلى رحاب الله، ومنهم من انتقل للتدريس بالجامعة، ومنهم من اجتذبتُه مناصبُ أخرى خارج دار الكتب ووزارة الثقافة، ومنهم من وصل إلى أعلى المناصب في الدار، ومنهم من ابتعثوا إلى دولٍ عربيةٍ صديقة؛ فقاموا بدورٍ مُشرِّفٍ في فهرسة المخطوطات بها، قَلَّةٌ منهم ما زالت تعمل في مركز تحقيق التراث بدار الكتب في بسالة وصمت، قانعةً بالعمل العلميِّ الجادِّ، غيرَ عابئةٍ ببريقِ الوظائف والمناصب الإدارية، ولهؤلاء جميعاً في نفسي رصيد من الحب والتقدير لم يخلق على مرور الأيام.

أما دار الكتب؛ فرغم أني تركتها للعمل بالجامعة منذ سنة ١٩٧٠م، إلا أنني أعدُّها بيتي الأول، ولا أظن أنها غابت عن خاطري في يوم من الأيام؛ فأنا أتابع أخبارها وأحوالها، وآسى لما يصيبها من مكروه، وأسعدُ لكل بارقة أمل تلوح في

الأفق وتُبشِّرُ بإصلاح ما أفسده الدهر، وفي تقديرى أن كل ما أصابها من فساد أو تخلفٍ وقع بغير قصد من القائمين على أمرها والمسئولين الذين تتابعوا على إدارتها، فقد كان لكل منهم رؤيته واجتهاده، وكان لكل منهم مستشاروه وحواريوه، ونحن بشر نخطئ ونصيب، وليس عيباً أن يخطئ المسئول، ولكن العيب كل العيب أن يُنبه إلى الخطأ فلا يرجع عنه.

هذا هو السبب الأول لإقبالي على قراءة هذا الكتاب، والكتابة عنه؛ فهو يتناول موضوعاً أثيراً عندي، ويثير في نفسي ذكرياتٍ عزيزة، تحتفظ بها النفس وديعةً غالية، لفترة من أجمل فترات الحياة، ولمجموعة من الصحاب يحتلون في قلبي مكاناً متميزاً، لم يبرحوه رغم طول الفراق.

**أما السبب الثاني:** فهو أن مؤلف الكتاب صديق عزيز، وابن صديق عزيز؛ فقد زاملت أباه بضع سنين في دار الكتب، كنت ألقاه كل يوم تقريباً، ولا يكاد يمضي يوم دون أن نتناقش ونتحاور في أمور المخطوطات، وفهارسها، وصياتتها، وتحقيقها، ونشرها؛ فقد كان أميناً للمخطوطات بالدار، وكان حريصاً على الاحتفاظ بهذا المسمى لوظيفته دون تغيير، ونشر عدة فهارس، وحقق كتاب (طبقات الأطباء والحكماء) لابن جلجل، وقدم له بمقدمة قيمة تكشف لنا عن قامته العلمية.

أما أيمن: فقد عرفته منذ كان صبياً صغيراً، ثم تابعت مسيرته العلمية في الجامعة وفي الخارج حتى حصل على الدكتوراه، وتابعت جهوده في مجال التحقيق والتأريخ والفهرسة، وأعجبتني فيه طموحه وحماسه وغيرته على التراث، تلك الغيرة التي كانت تدفع - في كثير من الأحيان - إلى الحدة على من يقتحمون المجال بغير علم، ولعل هذه الحدة هي التي أفقدته كثيراً من الأرض التي كان يمكن أن يكسبها بجدارة.

فأنا محب لموضوع الكتاب، ومحب لمؤلفه أيضاً، وبدافع من هذا الحب قرأت الكتاب، وكتبت هذه السطور، رغم أني أصبحت من أزهق الناس في الكتابة، كل يوم يمضي يزيدني اقتناعي بموقفى هذا؛ لكثرة ما يُنشر من مؤلفات منهوبة، لا يستحي أصحابها، ولا يحترمون درجاتهم العلمية ومواقعهم الأكاديمية، ولا

يُطَبِّقُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ مَا يَتَشَدَّقُونَ بِهِ عَلَى طُلَّابِهِمْ، وَمَا يُقَوِّنُهُ عَلَيْهِمْ مِنْ مُحَاضِرَاتٍ عَنِ أُسَاسِيَّاتِ الْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ، وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَّسِمَ بِهِ مِنْ أَمَانَةٍ.

ولهؤلاء وأمثالهم أقول: إن أقدام الزمن ثقيلة، لا يقوى عل تحملها، ولا ينجو من وطأتها إلا العمل الجيد، الذي يفرض نفسه على الأيام، بصرف النظر عن موقع مؤلفه، ووظيفته، ودرجته العلمية، وصدق الله العظيم إذ يقول: {فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ} [الرعد : ١٧].

من أجل ذلك؛ فأنا لا أكتب إلا عن عمل جيد يستحق القراءة، أما الأعمال "المضروبة" - على حد تعبير العوام - فلا أعيرها التفاتاً مهما كثرت أعدادها، وتضخمت أحجامها، وعلا صراخ أصحابها؛ لأنها تجترُّ كتابات الآخرين؛ فهي كغذاء السَّيْلِ، لا قيمة لها، ولا جديد فيها، ولأن مؤلفيها لم يتجددوا من الأمانة العلمية فحسب، وإنما تجردوا مما هو أكثر، وهو الحياء العلمي، ومن لا يحترم نفسه لا ينتظر من الناس أن يحترموه.

وأخيراً: لأن وقت الإنسان - الكاتب والقارئ معاً - أثمن من أن يُنفقَ فيما لا طائل ورائه، ولا خير فيه.

فالكتاب الذي بين أيدينا صدر عام ١٩٩٧م بعنوان (الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات)، يقع في مجلدين يضمن أكثر من ٦٠٠ صفحة، بالإضافة إلى ١٧٦ لوحة مصورة من المخطوطات. أما مادته العلمية فتتوزع على ثلاثة أبواب: أولها عن الكتاب العربي المخطوط في المصادر، وثانيها عن الكتاب العربي المخطوط كما وصل إلينا، وثالثها النماذج.

وأبادر فأقول: إن الكتاب يكشف عن جهد ضخم بذله مؤلفه في جمع مادته، وإنه يضم معلومات قيمة وموثقة توثيقاً جيداً، وإن إخراجها متميز؛ سواء في ورقة، أو حروف طباعته، أو تجليده، أو اللوحات التوضيحية التي تضمنها وما عليها من شروح، وإنه يسد فراغاً في المكتبة العربية التي ندرت فيها الكتابات الجيدة حول هذا الموضوع، وكثير مما ينشر منقول عن الآخرين بأمانة حيناً، وبغير أمانة أكثر الأحيان\*.

ولكني مع ذلك أستاذن المؤلف في أن أسجل بعض الملاحظات التي يغريني بها حبي له ولموضوع الكتاب، وتتخلص تلك الملاحظات فيما يلي:

**أولاً:** أن عنوان الكتاب هو: الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات، وهو عنوان جيد ولا شك، ولكنه لا يعبر تعبيراً دقيقاً عن محتويات الكتاب؛ ففي حديثه عن صناعة المخطوط نراه يتحدث عن الورق والمداد والتجليد والخط، ولكنه لا يذكر شيئاً عن أساليب كتابة المخطوط، والاختصارات والرموز التي كانت تستخدم، وكيفية تصويب الأخطاء، والإلحاق بالحواشي، وغير ذلك من الأمور التي يصعب فهم النص واستيعابه بدون معرفتها، يضاف إلى ذلك أن من يقرأ الكتاب لا يخرج بتصور واضح أو باهت عن علم المخطوطات: ماذا يقصد به المؤلف؟ وما هي حدوده ومجالاته؟

قد يقول قائل: إن المؤلف تحدث عن الفهرسة والتحقيق والنشر، وهي من علوم المخطوطات، ولكن لماذا يترك للقارئ أن يجتهد في جمع خيوط هذا العلم المتفرقة في صفحات لكتاب، والموزعة على البابين، دون رابط يربطها؟! وهل الخط والفهرسة والتحقيق هي كل مجالات علم المخطوطات؟

**ثانياً:** أن الكتاب يجمع أشتاتاً متفرقة من المعلومات، ولكنه يفتقر إلى وضوح الرؤية في عرض هذه المعلومات بطريقة منطقية، تتسلسل فيها الأفكار وكأنها حلقات متصلة، يأخذ بعضها برقاب بعض، ويستبعد منها ما يشذ بها عن السياق، ولهذا يسهل على القارئ أن يعيد ترتيب عناصر الكتاب دون أن يسبب ذلك خللاً في بنائه؛ بل إن إعادة الترتيب قد تظهره في صورة أفضل.

**وتلك نقطة تحتاج إلى بعض الأمثلة التي توضحها:**

١ - فقد تحدث عن صناعة المخطوط العربي (الورق والحبر والتجليد) في الباب الأول، في حين تكلم عن زخارف المخطوطات، وعن الإجازات والسماعات والمقابلات في الباب الثاني، وهي موضوعات من صميم صناعة المخطوط.

٢ - وفي حديثه عن صناعة المخطوط (ص ص ١٣ - ٤٦) تكلم عن أربعة عناصر، هي: المواد التي يكتب عليها، والأحبار، والتجليد، والتعقيب. ولا يخفى أن الحديث عن التعقيب (ص ص ٤٥ - ٤٦) قد أتى في غير موضعه.

٣ - وفي الباب الأول تحدث عن الخط العربي وتطوره، في حين جاء الحديث عن ضبط الكتابة العربية في الباب الثاني. وفي حديثه عن تطور الخط العربي (ص ٤٧ - ٧٢) تعرض للخط العربي المبكر، وخطوط المصاحف المبكرة، وكتاب المصحف، والشكل، والإعجام، وأخيراً تطور الخط العربي (ص ٥٥ - ٧٢). والحديث عن كتاب المصحف هنا (ص ٥١ - ٥٢) لا محل له من الإعراب كما يقول النحاة.

٤ - كذلك تحدث عن الأمالي في باب، وعن المسودات والمبيضات في باب آخر، وكان الأولى أن يلحق الحديث عن المسودات والمبيضات الذي ورد في الباب الثاني بالحديث عن الأمالي في الباب الأول، بدليل أن المؤلف نفسه بدأ كلامه عن المسودات والمبيضات في الباب الثاني بقوله في (ص ٣٣١): "استكمالاً لما ذكر في الباب الأول، حول طرق التأليف عند العلماء المسلمين...".

٥ - وفي الصفحات (٣٦٤ - ٣٦٨) يتحدث عن التأليف الأول والتأليف الثاني، وتحت هذا العنوان نجد صفتين لا صلة لهما بالموضوع، هما (٣٦٧، ٣٦٨) اللتان يتحدث فيهما المؤلف عن نسخة من كتاب "الفهرست"، تفرقت بين مكتبة شيستربيتي في دبلن، ومكتبة شهيد علي باشا في إستانبول.

٦ - وفي (ص ٣٦٩ - ٣٩٧) يتناول المخطوطات المزينة بالمنمنات؛ فيقسمها إلى قسمين: الكتب الأدبية، والكتب العلمية. وتحت الكتب الأدبية يذكر تصاوير كتابي (البيطرة) و(الحشائش) (ص ٣٨٢)، مع أنه يذكر (مختصر البيطرة) تحت الكتب العلمية في (ص ٣٨٧).

ومن مظاهر الخط في الكتاب أيضاً:

أ - أن المؤلف ذكر في المقدمة (ص ٩) أن "هذا الكتاب محاولة لدراسة كوديكولوجيا الكتاب العربي المخطوط في الشرق على وجه خاص". وعرف الكوديكولوجيا في (ص ١) بأنها: "علم خاص بدراسة الشكل المادي للمخطوطات". فهل الفهرسة والتحقيق والنشر، والصيانة والترميم، والمكتبات الإسلامية، وهواة الكتب، ومجموعات المخطوطات في تركيا وأوروبا، وفهارس جامع القيروان والترية الأشرفية من دراسة الشكل المادي للمخطوطات؟

ب- أنه عندما تعرض للحديث عن فهارس المكتبات القديمة نراه يخلط بين نوعين من الأعمال الببليوجرافية، هما: الفهارس والقوائم الببليوجرافية. فالكتب التي تحصي مؤلفات كاتب معين، أو الكتابات التي صدرت في موضوع معين، أو المترجمات في عصر معين (ص ص ٥٢١ - ٥٢٣) - مثلاً - ليست فهارس، وإنما هي قوائم ببليوجرافية، أو ببليوجرافيات حصرية.

ج- أنه وضع في (ص ٥٤٥) عنواناً يقول: "تحقيق المخطوطات ونشرها، أو الدراسات الفيلولوجية للمخطوط". وعرف الدراسة الفيلولوجية في الصفحة نفسها بأنها: "التي تعنى بنص الكتاب، ومضمونه العلمي الذي كتبه المؤلف بنفسه، والتي اصطلح على تسميتها (تحقيق النصوص)". وأريد أن أسأله: من الذي اصطلح على هذه التسمية؟ إن للألفاظ دلالاتها اللغوية، ولبعضها دلالات اصطلاحية يستخدمها أهل الاختصاص، وأتصور أن أيمن يعدني من أهل الاختصاص، ولكني لا أعرف أحداً استخدم مصطلح (الدراسة الفيلولوجية) بدلاً عن (التحقيق).

وأيمن درس في فرنسا، فهلا رجع إلى المعاجم الفرنسية ليتأكد من أن المصطلحين ليسا مترادفين؟

**ثالثاً:** ويتصل بالنقطة السابقة الخاصة بالمنهج وطريقة العرض؛ أن المؤلف يفصل حينما تتوافر لديه معلومات عن موضوع معين، ويوجز أو يصمت تماماً حينما تعز عليه المعلومات، دون أن يحاول استكمال الصورة، وسد الخلل فيها. وكان ينبغي أن يضع لنفسه منهجاً محدداً، وأن يلتزم خطأً واضحاً ينتظم جميع أفكاره، وكأنها حبات من الجوهر تنسجم في عقد جميل.

### ومن الأمثلة على صدق ما أقول:

١ - أنه ذكر في (ص ٨٠) أكثر من عشر طرق للتأليف، ولكنه لم يتحدث إلا عن الترجمة (ص ص ٨٠ - ٨٥)، ثم الأمالي (ص ص ٨٥ - ٩٤)، ولا يخفى أن الترجمة ليست تأليفاً، وأن الأمالي ليست الطريقة الوحيدة للتأليف.

٢ - أنه عندما تحدث عن المكتبات الإسلامية وهواة الكتب (ص ص ٢٣٣ - ٢٨٨) لم يذكر من مكتبات العصر الحديث سوى مجموعتين من المكتبات المهداة لدار الكتب المصرية، هما مجموعة مصطفى فاضل ومجموعة أحمد تيمور (ص ص ٢٧٨ - ٢٨٨).

٣ - أنه عندما ذكر وثائق الوقف الشاملة (ص ص ٤٤٣ - ٤٤٧) اقتصر حديثه على النقل من دراسة عبد اللطيف إبراهيم لوثيقتين، إحداهم مملوكية، والأخرى عثمانية، وختم حديثه بنقل نص من دفتر الشيخ خالد النقشبندى المجددي بمكتبة الأسد، يقف فيه الكتب الموجودة بمكتبته على ذريته، دون أي تعليق!!.

٤ - أنه عندما أراد التعريف بمجموعات المخطوطات العربية في العالم لم يتعرض لإلتركيا (ص ص ٥١٠ - ٥١٢)، وأوروبا (ص ص ٥١٢ - ٥٢٠)، وعندما أراد الحديث عن فهارس المكتبات القديمة (ص ٥٢١) ذكر كلاماً عاماً، ثم ركز على فهرست خزانة التربة الأشرافية وسجل مكتبة جامع القيروان (ص ص ٥٢٦ - ٥٣٠)، وكأن فهارس هاتين المكتبتين هي أهم فهارس المكتبات الإسلامية.

٥ - أنه يشير في (ص ٥٣٨) إلى مشروع تطوير دار الكتب المصرية، ويذكر أنه كلف به في مايو ١٩٩٢، وأن هذا المشروع يقدم "بيانات بليوجرافية كاملة عن مؤلفي هذه الكتب، وعن ما نشر منها، سواء في طبعات علمية محققة، أو نشرات تجارية" ثم يذكر في (ص ٥٤٠) أن العمل توقف في المشروع في أغسطس ١٩٩٣. وقد صدر كتابه في يولييه ١٩٩٧، أي بعد أربع سنوات من توقف المشروع، ولست أدري كيف يطوي تلك الصفحة بهذه السهولة دون أن يحدثنا عما تم إنجازه من المشروع الذي كلف به، وعن أسباب توقفه، وهل هناك أمل في بعثه من جديد؟

لقد ذكر أنه بدأ العمل في أول قاعدة بيانات من نوعها عن المخطوطات العربية، وأن هذه القاعدة توافرت لها إمكانات كبيرة، تكفل لها الاستمرار والنجاح. فماذا أصابها؟ وأين ذهب قرار "التكليف"؟

٦ - أنه تحت عنوان: إتاحة المخطوطات (ص ٥٤١) قصر حديثه على منع الاطلاع على المخطوطات الأصلية بدار الكتب بالقاهرة منذ أكتوبر ١٩٨٦، وعلى القيود التي تفرضها الدار على تصوير المخطوطات، وأنا أتفق معه ومع ويتكامل في الرأي، ولكني أذكره بأن الكتاب ليس عن مخطوطات دار الكتب المصرية، وإنما عن (المخطوطات العربية وعلم المخطوطات).

**رابعاً:** أن الإطناب سمة عامة في الكتاب، والأمثلة على ذلك كثيرة، ويكفي أن نذكر منها أن به خمسين صفحة (ص ص ٩٥ - ١٤٥) عن اهتمام القدماء بالنسخ الأصلية، وأكثر من ستين صفحة (ص ص ١٦٧ - ٢٣٠) عن الوراقين والعلماء المشهورين بجودة الخط، وهذا كثير بجميع المعايير.

**خامساً:** أنه يفرض في ذكر النماذج. صحيح أن النماذج مطلوبة، ولكن ليس بهذه الصورة الاستفزازية، خاصة أن المؤلف يكتفي بعرضها دون أن يخضعها للدراسة والتحليل، والاستنباط والتفسير، ومن الأمثلة على ذلك الصفحات (٣٣١ - ٣٦٠) التي تقدم نماذج للمسودات والمبعضات، و(٤٠٢ - ٤١٥) التي تعرض نماذج لقيود الفراغ من النسخة، و(٤٢٨ - ٤٤٢) التي تقدم نماذج للوقف، و(٤٥٤ - ٤٧٢) التي تذكر نماذج للتمليكات والهبات، والنسخ المكتوبة لخزائن العلماء، و(٤٨٥ - ٥٠٧) التي تعرض نماذج من الإجازات، وروايات الكتب، وقيود التصحيح والمقابلة والمعارضة، وبعض هذه النماذج يسرف في الطول كما في (ص ص ٤٣٦ - ٤٣٨).

**سادساً:** أنه يلوي أعناق بعض النصوص، ويحملها فوق ما تحتمل، ويستنتج منها أشياء لا تبوح بها؛ ففي (ص ٤٦) - مثلاً - يتحدث عن التعقيبات، وأنها وجدت في مخطوطات القرن الثالث الهجري، ويستشهد على ذلك بقوله: "ويؤكد ذلك ما أورده الخطيب البغدادي في ترجمة أبي الحسن علي بن المغيرة الأثرم.." وينقل نصاً لا صلة له بالتعقيبات من قريب أو بعيد، نصاً مؤداه أن إسماعيل بن صبيح الكاتب أحضر الأثرم، ودفن إليه كتب أبي عبيدة لينسخها، وأن الأثرم كان



يقراً على أبي عبيدة ويسمعه. ويعقب على ذلك بقوله: "فهذا الذي فعله الأثرم لا يمكن أن يتم إلا إذا كان هناك نوع من الترفيم، هو دون شك التعقبة".

**سابعاً:** أنه يصدر أحكاماً شخصية قاطعة لا يقوم عليها أي دليل، ومثال ذلك عبارة "دون شك" التي وردت في تعليقه على نسخ الأثرم لكتب أبي عبيدة في الفقرة السابقة، وقوله في (ص ٥٢٤): "فلا شك أن جميع المكتبات الإسلامية منذ أول مكتبة أنشأها خالد بن يزيد بن معاوية كانت لها فهارس تعرف بمقتنياتها". وقد امتدت هذه الأحكام إلى المخطوطات والكتب، فهو في (ص ١٣) ينقل عن إبراهيم شيوخ - دون أن يذكر ذلك - أن كتاب (عمدة الكتاب وعدة ذوي الألباب): "أشمل ما وضع في صناعة الكتاب المخطوط". وفي (ص ٣٧) يصف كتاب (التيسير في صناعة التسطير) للشيخ بكر بن إبراهيم الإشبيلي بأنه: "أشمل كتاب تناول موضوع تجليد الكتب". وفي (ص ٧٤) يصف كتاب (تاريخ التراث العربي) لسزجين بأنه: "أحسن ما كتب في هذا الموضوع". وفي (ص ٣٠٤) يقول: إن مصحف أما جور هو: "أول المصاحف الكوفية التي وصلت إلينا". ويبدو أن مؤلفنا مغرم بأفعال التفضيل، بدءاً من اسمه، وانتهاء بالأوصاف التي يحلو له أن يخلعها على الكتب والمؤلفين.

**ثامناً:** أنه يتجاهل نسبة الآراء إلى أصحابها في بعض الأحيان؛ فحديثه في (ص ٩٩، ٥٢٣) عن الأعمال الببليوجرافية السابقة التي نقل عنها ابن النديم في (فهرسته) - ولاحظ البعد بين النصين - يعتمد أساساً على ما كتبه كاتب هذه السطور عن نشأة على الببليوجرافيا عند المسلمين، ونشر في مجلة (الدارة). ٣٤ - ٤، السنة الثانية، (شوال ١٣٩٦هـ / أكتوبر ١٩٧٦م)، وأعيد نشره في كتاب (دراسات في الكتب والمكتبات) سنة ١٩٨٨. ومع ذلك لم يشر المؤلف إلى المصدر، ولم يذكره في قائمة المراجع. وكثير مما ذكره عن الوراقة والوراقين اعتمد فيه على كتاب (المخطوط العربي)، وكان ينبغي الإشارة إلى هذا الكتاب على الأقل في (ص ١٤٩) التي يناقش فيها شكوى أبي حيان من كساد الوراقة، وفي (ص ص ١٥٠ - ١٥١) اللتين يتحدث فيهما عن أنواع الوراقين، وفي

(ص ص ١٦١ - ١٦٢) اللتين يتحدث فيهما عن انتقال الوراقين للكتب، دون أن يخل ذلك بذكر المصادر القديمة التي اكتفى بها المؤلف.

**تاسعاً:** أن لغة الكتاب جيدة، وأسلوبه سلس، ومع ذلك فلم يسلم من الأخطاء النحوية، ومن بعض الصياغات السقيمة؛ فمن الأخطاء النحوية:

أ- قوله في (ص ٢ - سطر ٢٣): "ولا نجد فيها مقدمات أو فصول مستقلة...".

ب- وقوله في (ص ٣٨٠ - سطر ٥): "وهي تمثل رجل ملتحي ينحني على الأرض، ويسحب جمل ينحني برأسه أيضاً إلى الأرض".

ج- وقوله في (ص ٤٤٤ - سطر ٢٠): "تذكر لنا أنواع مختلفة من جلود الكتب والمصاحف".

د- وقوله في (ص ٥٤٦ - سطر ١٧): "وضع بلاشير وسفاجيه قواعداً لنشر وترجمة النصوص العربية".

ومن الصياغات السقيمة: ما جاء في (ص ٥٣٥) من أنه في فهرسة النسخة المخطوطة "يشار إلى إذا كانت ألفاظها مضبوطة بالحركات.. وإلى إذا كانت عناوين أبوابها وفصولها بخط أكبر من خط المتن.. ويشار كذلك إلى إذا كان بالنسخة تذهيب أو منمنات".

**عاشراً:** أن الكتاب تضمن بعض الآراء التي أرجو أن يتسع صدر المؤلف لمناقشتها معه بهدوء، وأن يراجع نفسه إذا استبان له وجه الصواب فيها، ومن هذه الآراء:

١- رفضه الرأي القائل بأن الحديث النبوي الشريف لم يدون إلا في القرن الثاني الهجري؛ فهو يتبنى رأي يوسف العش، وينقل عنه في (ص ٧٣) أنه "اشتهر بين عامة الناس من غير ذوي التتبع والاستقصاء، أن الحديث ظل أكثر من مائة سنة يتناقله العلماء حفظاً، دون أن يكتبوه". ويعقب على ذلك بقوله: إن "الدراسات المتوافرة لدينا - فيما عدا استثناءات طفيفة - تصر على مفهوم خاطئ، مؤداه أن الرواية الإسلامية لم تكن إلا شفوية"، وإن الخطيب البغدادي ألف كتابه (تقييد العلم) "ليوضح فيه خطأ هذه الفكرة".

ويستطرد فيقول في (ص ص ٧٤ - ٧٥): "ثم توافر على درس هذه القضية العالم التركي فؤاد سزجين في كتابه (تاريخ التراث العربي) الذي يعد أحسن ما كتب في هذا الموضوع، ووصل فيه إلى نتائج هامة سأعتمد عليها فيما يلي؛ فهو يرى أن هذا المفهوم الخاطئ والغريب يرجع إلى سوء فهم الرواية الإسلامية ذات الشكل المتميز الفريد".

وأريد أن أسأل أيمن فؤاد عن رأيه في الأحاديث الصحيحة التي لا يرقى إليها شك، والتي تنهى عن كتابة الحديث نهياً صريحاً جازماً، وأريد أن أسأله أيضاً: أيهما أولى بالتصديق: الخطيب البغدادي أم فؤاد سزجين؟ وكيف فهم من كلام الخطيب في (تقييد العلم) أنه أراد بكتابه "أن يوضح خطأ هذه الفكرة". أية فكرة يا سيدي؟! المسألة ببساطة أن الخطيب البغدادي وجد أحاديث صحيحة تنهى عن كتابة كلام النبي - صلى الله عليه وسلم، وأحاديث أخرى صحيحة أيضاً تبيح الكتابة، فجمع هذه بأسانيدھا في فصل، وجمع تلك بأسانيدھا في فصل ثان، وعقد فصلاً ثالثاً لمناقشة القضية، انتهى فيه إلى أن الأصل هو النهي عن كتابة الحديث النبوي، والاستثناء هو الإباحة، وعلل النهي عن الكتابة بأمرين:

**أولهما:** خوف النبي - صلى الله عليه وسلم - من أن يخلط المسلمون في تلك الفترة المبكرة من تاريخ الدعوة بين آيات القرآن الكريم - التي كانت تترى، ولم يكن قد اكتمل نزولها بعد - وبين أحاديثه - صلى الله عليه وسلم.

**أما السبب الثاني:** فهو حرصه - صلى الله عليه وسلم - على ألا يركن المسلمون إلى الكتابة ويتركوا الحفظ، وفي الحالات التي اطمأن فيها النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى أن الصحابة لن يخلطوا بين كلام الله وكلام رسوله - صلى الله عليه وسلم؛ كان يبيح لهم الكتابة، كما فعل مع عبد الله بن عمرو بن العاص، وفي الحالات التي كانت تستعصي فيها الذاكرة؛ كان يبيح الكتابة أيضاً، كما فعل بالنسبة لأبي شاة، الذي قدم من اليمن ليتلقى عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولكن ذاكرته كانت

في إجازة مفتوحة، وخشي أن يعود إلى اليمن وقد نسي كل ما سمعه من الرسول - صلى الله عليه وسلم؛ فشكا ذلك إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - فقال: ((اكتبوا لأبي شاة)).

لن يفهم سزجين من كلام الخطيب أكثر مما نفهم، ولا ينبغي أن نستنبط من النصوص إلا ما تبوح به طواعية، ثم إن أيمن نفسه يعترف في (ص ٧٦) بأن عمر عبد العزيز كلف محمد بن حزم بمهمة جمع الأحاديث، وأن ابن شهاب الزهري "أول من دون الحديث"، ولن ينقض هذا الرأي إلا ظهور كتب في الحديث النبوي ترجع إلى القرن الأول الهجري.

٢ - أنه يرهق المهرسين من أمرهم عسراً شديداً، ويحملهم ما لا طاقة لهم به، حين يطالبهم في (ص ٥٣٦) بأن يحددوا إذا كان الكتاب قد سبق نشره، وأن يذكروا أماكن هذا النشر وتواريخه، وليس ذلك من مهام المهرسين؛ للسبب نفسه المذكور في الفقرة السابقة، ففي الأعمال الببليوجرافية يمكن أن تذكر هذه المعلومة، أما المهرس فإن مهمته تنحصر في التعريف بالنسخة التي أمامه، وليس مطالباً بأن يتتبع النسخ الأخرى من المخطوط، أو أن يبحث إن كان قد نشر أم لا؟ ومتى نشر؟ وأين نشر؟.

٣ - أنه يطالب مفرسي المخطوطات في (ص ٥٣٧) بالإشارة إلى تواريخ مجموعات المخطوطات المختلفة، وأصحاب هذه المجموعات، وذلك أيضاً من لزوم ما لا يلزم.

وبعد... فقد سعدت بقراءة كتاب أيمن فؤاد سيد عن (الكتاب العربي المخطوط وعلم المخطوطات)، وأختم حديثي بما بدأته به؛ وهو الإشادة بالجهد الكبير الذي بذله المؤلف في جمع مادة كتابه، وبالتوثيق الدقيق لمعلوماته، وبأهمية اللوحات التي أثرى بها الكتاب.

وكلني أمل في أن ينظر في كل ما ذكرته هنا من تعليقات وتساؤلات؛ حتى تصدر الطبعة الثانية من الكتاب أكثر نضجاً، وأعمق تأصيلاً لعلم المخطوطات.

المصدر / <http://www.alukah.net/Culture/1/1694/>